ثانيا : المركز القانونى الدولى لمدينة القدس

للأستاذ الدكتور / جعفر عبد السلام

يعتبر هذا الكتاب هو أول كتاب يصدر فى موضوعه ، فلم يسبقه أحد ليس عن مدينة القدس كتاريخ أو مدينة الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام ، بل عن المركز القانونى الدولى لهذه المدينة المقدسة التى تضم الكثير من الآثار الدينية ، والتى شهدت أحداثاً لم تشهدها مدينة أخرى عبر عصور التاريخ المختلفة ، لذلك كان هذا الكتاب بداية موفقة من مؤلفه أ.د. / جعفر عبد السلام ، الذى عودنا من الحين إلى الحين بإصدار الجديد من المؤلفات الإسلامية القانونية ، والتى لم يسبق لأحد الكتابة بها ، وهو اضافة طيبة لرصيده الضخم فى مجال القانون الدولى .

والكتاب عبارة عن موسوعة عن مدينة القدس ، شملت مركزها القانونى على المستوى الدولى ، ثم تطور هذا المركز من خلال الأحداث التى مرت بها عبر عصور التاريخ، ولا يقف المؤلف عند حدود الناحية القانونية ، رغم أن هذا ليس تخصصه ، فتعداه إلى علاج تاريخ هذه المدينة العريقة منذ وقوعها تحت سيطرة العبرانيين . وقبل ذلك النوسيين ، والذى قامت بينهم وبين العبرانيين اليهود معركة هامة عام ١٠٠٠ ق . م ، والتى انتهت بانتصار العبرانيين على يد سيدنا داود عليه السلام ، والذى كون أول مملكة يهودية فى فلسطين فى نفس العام ، وخلفه فى حكم المدينة سيدنا سليمان عليه السلام .

قد تغير اسم المدينة فى عصرها إلى أورشليم ، وقام سيدنا سليمان ببناء المعبد بجبل موريا ، لاعتقاده أن سيدنا إبراهيم عليه السلام ، شرع فى ذبح ولده إسحاق عليه السلام ، ولكن العبرانيين لم يحترموا هذا البيت (هيكل سليمان) وانقض هذا البناء بعد أن تنبأ السيد المسيح بذلك لعدم احترامهم له ، واتخاذه سوقاً لبيع الحيوانات ، وتنهار دولة العبرانيين بمملكتها إسرائيل ويهوذا على يد الأشوريين فى القرن الثامن قبل الميلاد للأولى ، وتحطيم الثانية على يد بنى نجتنتصر فى عام ٥٨٧ ق.م ، وبذلك يكون عمر السيادة اليهودية على فلسطين لا يزيد عن ٣٠٠ عام .

وقد تعاقب على حكم فلسطين بعد ذلك الفارسيون على يد الإسكندر الأكبر الذى استولى على أورشليم وقام بهدم المعبد (هيكل سليمان) مرة ثانية عام ١٧٠ قبل الميلاد ،

ثم خضعت فلسطين بعد ذلك للحكم الرومانى عام ٦٣ قبل الميلاد ، ثم قام اليهود بثورة أدت إلى التخلص منهم نهائياً من المدينة عام ٧٠ قبل الميلاد على يد الامبراطور فينوس حيث تم ازالة أورشليم نهائياً ، وقام الرومان ببناء مدينة أخرى باسم «إيلينا» .

وقد امتدت السيادة الرومانية ، والحكم الرومانى بمدينة القدس منذ عام ٦٣ ق.م ، كما أسلفنا ، حتى عام ٦٣٧م ، وهو التاريخ الذى دخل فيه المسلمون المدينة منذ هزيمتهم للرومان ، ولم تكن السيطرة الرومانية كاملة فى بعض فترات التاريخ ، حيث كان الصراع بين الرومان واليهود على أشده ، خاصة بعد مولد السيد المسيح ، وظهوره فى فلسطين قرب المدينة المقدسة ، والتى شهدت بعدها محاوراته مع كهنتهم ومحاولاتهم العديدة التخلص منه ، حتى شرعوا فى قتله ورفعه الله إليه وخلصه من شرورهم .

ويعود بداية التقديس النصرانى للمدينة إلى اعتناق الامبراطور الرومانى (قسطنطين) النصرانية فى القرن الرابع الميلادى وإعلانها ديناً رسمياً للدولة عام ٣١٣م ، وإلى قيام والدته الامبراطورة «هيلانة» بزيارة المدينة عام ٣٣٦م ، وحصرها للأماكن التى شهدت دعوة المسيح ، وتباركت به ، ثم لكنيسة القيامة التى يعتقد المسيحيون أن المسيح مدفون بها .

ومن أهم الاباطرة الرومان ، والذى شهد اليهود ومدينتهم النهاية على يديه هو الامبراطور «هورديان» ، فقد حول المدينة إلى مستعمرة حبس فيها اليهود ، كما حظر عليهم تأدية المراسم والعادات اليهودية ، مما جعلهم يثورون عليه بقيادة باركوخيا ، ولكنه استطاع القضاء على تلك الثورة وقام بقتل هذا الثائر اليهودى بنفسه والوجود اليهودى ، حيث حظر عليهم دخول المدينة حتى دخول المسلمين عام ٦٣٧م إلى هذه المدينة ، وقد سمح لهم فى بعض الفترات بدخول المدينة ليوم واحد فى العام ، والحج إليها فى فترات أخرى ، وقد ظهر أثر هذا الحظر واضحاً فى العهدة العمرية ، أى فى الاتفاق الذى أبرم بين عمر بن الخطاب وحفرنيوس حيث جاء نص صريح ففيه يقررن (يسكن بإيلينا معهم أحد من اليهود) .

وقد حكم المسلمون القدس منذ عام ٦٣٧ وحتى سقوطها فى يد الاستعمار البريطانى عام ١٩١٧م فى اطار الحرب العالمية الأولى ، عندما كانت إحدى مدن اقليم

فلسطين التابع للدولة العثمانية التى خسرت الحرب أمام الأعداء الأوروبيين - دول الحلفاء.

وقد تخلل ذلك فترة قصيرة هى التى عرفت فى التاريخ باسم الحروب الصليبية استولى فيها النصارى على بيت المقدس وأسسوا بها مملكة بيت المقدس ، والتى استمرت من ١٠٩٩م إلى أن أجلاهم عنها صلاح الدين الأيوبى عام ١١٨٧ . مما أدى إلى قيام الصليبيين بإرسال حملة ثالثة عام ١١٩١ ، لم تنجح فى استرداد المدينة ، وتم توقيع صلح الرملة عام ١١٩٢ ميلادى بينهم وبين صلاح الدين .

ويمضى المؤلف فى وصف المدينة المدينة وأن الطابع العربى الإسلامى قد أثر تأثيراً واضحاً على المدينة وتاريخها ، فإلى جانب بروز مقدسات إسلامية لها أهميتها حكم المسلمون مجتمعاً له مقدساته الأخرى ، هذا الحكم تميز بالتسامح والسماح بممارسة شعائر كافة الأديان فى المدينة .

وقد كتب عمر عن مكان المسجد الأقصى ، ويقال : أنه صلى بمكان قريب من صخرة يعقوب على أطلال هيكل سليمان ، وفى هذا المكان أقيم مسجده بشكل بدائى ، واهتم عمر كذلك بالصخرة ، ممسحاً بيديه ما وجد بها من قاذورات وتبعه المسلمون ، وظلت الصخرة محل عناية المسلمين حتى جاء عبد الملك بن مروان وأقام عليها القبة الشهيرة وعين لها خادماً لرعايتها والعناية بها ، وكانت تضاء بزيت الياسمين ، فى عام ٧١٢ هـ جدد بناء المسجد الأقصى ، وبنى كذلك مسجد الصخرة وعلى مدى التاريخ الإسلامى بنيت العديد من المساجد والمدارس والتكايا الإسلامية .

وقد فتر الاهتمام بالمدينة فى عهد العباسيين ، ثم كان الاهتمام بها فى عهد الأيوبيين ، ثم المماليك ثم العثمانيين بدأ من ١٥١٧ - ١٩١٧ الفاطميون .

وهكذا نجد أن حكم المسلمين للمدينة قد دام ثلاثة عشر قرناً بينما لم يستمر الحكم اليهودى أكثر من ثلاثة قرون فى العصور الغابرة ، فى حين أن الحكم الرومانى لم يستمر حوالى أربعة قرون .

وهكذا وجدنا الكاتب وقد أخذنا فى رحلة ممتعة عبر عصور التاريخ ممتزجة بأهازيج النصر للمسلمين والعرب بانتصارهم على قوى الشرك ودخولهم تلك المدينة المقدسة ، والتى لها فى قلوب المسلمين قدسية واحترام .

وينتقل بنا الكاتب إلى الحديث عن المركز القانونى الدولى لمدينة القدس فى الوقت الحاضر ، باعتبار أن مدينة القدس كانت وماتزال واحدة من مدن دولة فلسطين ، والتى كانت جزء من الشام الكبير لوقت طويل تحت الحكم العثمانى ، ولقد كان من نتيجة هزيمة الدولة العثمانية ، أن اجتمعت القوى الأوربية المنتصرة فى هيئة مؤتمرات ، تمهيداً لتقسيم ممتلكات الدولة بينهم ، ويقصد بذلك بريطانيا وفرنسا ، فى نفس الوقت الذى كانت هناك وعود مقدمة للحسين بن على من جانب بريطانيا لمساعدته على تكوين دولة عربية تضم بين ما تضم الشام الكبير بما فيه فلسطين ، ولكن بريطانيا لم توفى بوعودها ، ووضعت فلسطين تحت الانتداب من الفئة الأولى وكانت متقدمة فى شئون الإدارة والحكم بما تؤهلها لنيل الاستقلال أو الحكم الذاتى ، وهو الهدف الذى يجب أن يتحقق فى ظل نظام الانتداب، فى نفس الوقت كانت بريطانياقد تعهدت لليهود باقامة وطن قومى لهم فى فلسطين ، وكان هذا فى صورة وعد بلفور ، مقابل قيامهم بمساعدتها فى حربها ضد الأعداء أثناء الحرب العالمية الأولى .

وقد كان صك الانتداب الذى أبرمته بريطانيا مع عصبة الأمم تضمن الطريقة إلى تحقيق وعد بلفور ، إذ نصت المادة الثانية منه على أنه (تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومى لليهود) وكذلك نص على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين ، وكذلك تسهيل حصولهم على الرعاية الفلسطينية عن طريق سن قانون للجنسية يسمح بذلك ، على أن الوفاء البريطانى للصهاينة كان أوضح فى العمل منه فى الصكوك أو الوثائق ، هذا العمل الذى اختصت مدينة القدس منه بأكبر قدر من التدابير والأعمال التى تكفل تحويلها إلى مدينة يهودية ، قبل قيام الدولة اليهودية بوقت ليس بالقصير .

وفى سنة ١٩٤٦ وبسبب تسهيل الهجرة لليهود أصبحت نسبتهم حوالى ٦٠٪ من عدد السكان ، بينما لم تزد نسبتهم فى عام ١٩٢٢م عن ٢١٪ من عدد السكان ، وصارت خطوط المؤامرة فى طريق التنفيذ ، بكل حيوية وسرعة حتى أنها أى بريطانيا ساعدت على جذب الاستثمارات الأمريكية والأوروبية للمساعدة فى إقامة الوطن القومى اليهودى ، كما ساعدت على اقامة مجموعة من الهيئات والمؤسسات اليهودية ، لكى يتحقق ذلك الهدف فى المدينة المقدسة مثال اللجنة التنفيذية الصهيونية العالمية ، والوكالة

اليهودية ، والصندوق التأسيسى والصندوق القومى لليهود والمحل الوطنى (للتسوف) ، فضلاً عن الجامعة العبرية ومستشفى الهداسا الجامعى ، وتستمر المؤامرة ويصدر عن الأمم المتحدة قرار يقسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، مع تدويل مدينة القدس ، وفى خلال حرب ١٩٤٨م ابتلعت العصابات اليهودية أغلب الأراضى الفلسطينية بما فى ذلك القسم الأكبر من مدينة القدس ، ولم يتبق غير الضفة الغربية فى يد الأردن ، وقطاع غزة فى يد مصر ، وقد أنشأت مصر حكومة عموم فلسطين به ، حتى لا تنتهى القضية الفلسطينية ، على عكس الأردن التى قامت بضم الضفة إلى أراضيها ، وبعد الهزيمة العربية عام ١٩٦٧م احتلت اسرائيل الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقى من مدينة القدس، والذى كانت تحت السيطرة الأوروبية ، وقامت على الفور بإصدار قانون يضم المدينة لها ، وتوحيد المدينة بجزئيها الغربى وجعلها عاصمة أبدية لها ، ثم وضعت خطة كاملة لتهويدها وتغيير المعالم الرئيسية الإسلامية والعربية التى تميزها ، وقد أثارت هذه الأعمال المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ولكن هذه الاعتراضات لم تؤثر من قريب أو بعيد على ما تقوم به اسرائيل من تدابير .

وفى عام ١٩٨٠م أعلنت اسرائيل بما أسمته بالقانون الأساسى والذى أعاد تأكيد ضم مدينة القدس واتخاذها عاصمة دائمة لها ، ودعوتها بعثات - مختلف الدول إلى نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس ، ولكن أغلبية الدول رفضت نقل بعثاتها إلى القدس ، مما جعل كلا من مجلس الأمن الموقف ، وتعلن بطلان كافة الإجراءات التى تستهدف تغيير الطابع العمرانى لمدينة القدس وتكوينها الديمجرافى وهيكلها المؤسسى ومركزها ، وطلب مجلس الأمن من الدول التى نقلت بعثاتها إلى القدس أن تسحبها ، واستجابت أغلبية الدول لهذه القرارات وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٤٧ لسنة ١٩٩٠م .

ويستعرض الكاتب فى فصول الكتاب التالية ، النظام الذى يحكم الأماكن المقدسة وتأثيره على التنظيم السياسى والقانونى للمدينة ، ثم يتناول الكاتب الحماية القانونية للمقدسات الدينية فى القانون الدولى والكتب السماوية ، كما تقرر فى اتفاقية الأصل التى أبرمتها اليونسكو عام ١٩٥٤ ، بشأن حماية الممتلكات الثقافية فى النزاعات المسلحة ، وكذلك الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان والتى تمدنا بأسس هذه الحماية بشكل عام، كذلك اتفاقية جنيف عام ١٩٤٥م والملحقين المنضمين إليها عام ١٩٧٧م والمتضمن

العديد من أسس حماية المقدسات الدينية فى وقت السلم والحرب على السواء ، كذلك اتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول فى ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديوانها المبرمة عام ١٩٨٣م تضفى حماية قانونية على المقدسات الدينية .

ويتابع المؤلف احكام الحصار حول هذه المؤامرة المكشوفة ، ويوضح لنا وللقراء كيفية حماية الأماكن المقدسة فى مدينة القدس ، ودور المسلمين فى وضع قانون للحرية الدينية فيها ، كما يسمح بذلك الدين الإسلامى ، لا ومما لا شك فيه أن وجود العديد من الأماكن المقدسة تلغى المسافة بمدينة القدس والتى تخص أصحاب الديانات الثلاثة ، له تأثير إيجابى على المركز القانونى لتلك المدينة .

ويستمر الكاتب فى عرض موضوعه عارضاً موقف القوى العربية الإسلامية من هذه القضية ، وكذلك موقف قوى المجتمع الدولى وعلى رأسها الولايات المتحدة ، ثم تأثير اتفاقات السلام العربية الاسرائيلية على مركز القدس ، كما أوضح الكاتب السياسات الاسرائيلية لتغيير المدينة المقدسة والمسئولية الدولية ، وكذلك صور التعدى على حرمات هذه الأماكن المقدسة وعلى حرية العبادة ، وعلى المواطنين ، وعلى المسجد الأقصى ، ومما لا شك فيه أن القانون الدولى لا يقر ما تفعله اسرائيل ، وما تقوم به من أفعال فى مدينة القدس بشكل خاص ، أو سائر المناطق الفلسطينية بشكل عام .

والكتاب دسم فى مادته ، سهل فى أسلوبه واضح فى معنيه ، موثوق فى معلوماته، محيط بأبعاد المشكلة تاريخياً ، وجغرافياً ، وسياسياً ، ودينياً ، وقانونياً ، وبذلك يمكن أن نقول : إن هذا الكتاب يعد دراسة متميزة واضحة متكاملة عن مدينة القدس ومشكلاتها ، وهو اضافة طيبة للمكتبة العربية .

عرض وتقديم : **د / عز الدين إسماعيل أحمد**